العنوان:	القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية
المصدر:	المجلة التاريخية المصرية
الناشر:	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
المؤلف الرئيسي:	عرب، محمد صابر إبراهيم
المجلد/العدد:	مج41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	314 - 329
رقم MD:	1082150
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المصادر التاريخية، المذكرات الشخصية، المذكرات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1082150

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

عرب، محمد صابر إبراهيم. (2002). القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية.المجلة التاريخية المصرية، مج41، 314 - 329. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1082150

إسلوب MLA

عرب، محمد صابر إبراهيم. "القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية."المجلة التاريخية المصريةمج41 (2002): 314 - 329. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1082150

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية

د. محمد صابر عرب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

القيمة التاريخية للمذكرات الشخصية

تعد كتابة المذكرات السياسية والشخصية ظاهرة حضارية تميزت بها حياتنا الثقافية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، على اعتبار أن مضمون أى مذكرات ـ مهما كانت قيمتها ـ تمثل تجربة إنسانية جديرة باهتمام الباحثين.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذا النوع من المذكرات ـ باعتبارها من مصادر المعرفة التاريخية ـ فإن قراءتها تحكمها اعتبارات كثيرة، وخصوصًا إذا كان أصحاب هذه المذكرات جزءًا من الفعل السياسى، بدرجة أو أخرى، لذا فإن ما يُكتب يكون تبريرًا لمواقف سياسية كانوا جزءًا منها، أو تعبيرًا عن انتماءات اجتماعية وثقافية، إضافة إلى الحساسية الشديدة من انتقاد الذات، وخصوصًا فى مجتمع يفتقد إلى مثل هذا النوع من الحوار.

وإذا كان مثل هذا النوع من المذكرات يعد مهمًا بدرجة كبيرة، فإننا يجب أن نتوخى الحذر لأسباب كثيرة لا تخفى على الجميع.

وأود أن أقرر فى البداية بأن المذكرات السياسية كانت دومًا موضع خلاف، حيث اعتقد البعض أن المقصود بالمذكرات هى تلك التى شغل أصحابها موقعًا مسئولاً وكانوا جزءًا من التجربة بكل تفاصيلها، على اعتبار أن شهادتهم فى هذه الحالة تأتى من معايشتهم الفعلية للتجربة، لذا رأى البعض أن نظرة الوزير للتجربة والحكم عليها تعد رؤية واقعية، مع أنه لا يخفى علينا أن رؤية السياسى لعصره وتجربته تحكمها محاذير كثيرة. وتأتى الاعتبارات الشخصية وعلاقات المصالح فى مقدمة العوامل التى تبدد من مصداقية صاحب المذكرات، ناهيك عن الحكم على التجربة من داخلها، مما قد يدفع

بصاحب المذكرات إلى تبرير كثير من المواقف التى تمثل إدانة تاريخية، سواء لمجموعة اشخاص أو لعصر بأكمله.

وعلى ضوء هذه المقدمة يمكن أن نطرح عدة تساؤلات، وليس من الضرورى أن يتفق الجميع على إجابات محددة بشأنها، بل من الطبيعى أن نختلف وفقًا لمعايير كثيرة، لعل من أهمها أن القضية فى مجملها من القضايا التى تتباين فيها وجهات النظر بشكل أو بآخر.

التساؤل الأول:

هل تقتصر أهمية المذكرات على الأشخاص الذين تولوا مسئوليات عامة وكانوا جزءًا فاعلاً فى التجربة؟ أم أن شهود العصر الذين كتبوا مذكراتهم أو يومياتهم ـ بصرف النظر عن مواقعهم ـ يمثلون شهادة محايدة على التجربة؟

التساؤل الثانى:

وهو مرتبط بالتساؤل الأول: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بُعد يُعَدُّ معيارًا أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

التساؤل الثالث:

إذا كان من الطبيعى أن يعتمد الباحث على كل المعلومات التى يقرؤها، لكن بحذر ووعى شديدين، فهل ثمة فروق بين مذكرات الوزير ومذكرات الشخص العادى الذى يرقب الحدث ويسجله ويعلق عليه؟ وهل ثمة فروق موضوعية بين المذكرات والمفكرات اليومية؟ أم أنها مجرد خلافات لفظية؟

التساؤل الرابع:

إلى أى حد تعتبر المذكرات مصدرًا من مصادر الكتابة التاريخية؟ وهل تختلف أهمية المذكرات من حيث بُعدها أو قُربها من الحدث؟ بمعنى أن تسجيل الأحداث بعد مرور فترة زمنية هل يكسبها قدرًا من الموضوعية، أم أن عامل الزمن يُقلل من مصداقيتها؟

لا أدعى أن ما أقدمه يعد إجابة شافية عن هذه التساؤلات، وحتى لا نمضى فى عرض أفكار نظرية فقد اعتمدت فى هذه الدراسة على عدد من المذكرات واليوميات،

بداية من الجبرتى، وأحمد شفيق، والدكتور هيكل، ومحمد فريد، وإسماعيل صدقى، وانتهاء بحسن يوسف، وعبد الرحمن فهمى. ويبدو التباين الواضح بين هذه الأسماء من حيث الانتماء الاجتماعى والسياسى، أو حتى من حيث الزمن، وقد تبين لى أنها تمثل ثلاثة أنواع:

أولها: تلك المذكرات أو اليوميات التى لم يشغل أصحابها موقعًا سياسيًا مسئولاً، ولم يكن لهم دور فاعل فى الحياة السياسية، وإنما كانوا جزءًا من الواقع بحكم انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا راحوا يعبرون عن واقع المجتمع من خلال كتاباتهم، التى تنبض بالصور الحية.

ويأتى الجبرتى كحالة خاصة، حيث عبر عن الواقع بكل تفاصيله.

ثانيها: تلك المذكرات التى شغل أصحابها مواقع مسئولة وكانوا جزءًا من الفعل السياسى، ويأتى أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، وحسن يوسف، كنماذج لهذا النوع من المذكرات.

ثالثها: تلك المذكرات التى شارك أصحابها فى العمل السياسى، لكن من خلال انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والحزبية، ولم يُقدَّر لهم أن يكونوا جزءًا من التجربة، بل كانوا شهودًا عليها بحكم موقعهم على الجانب الآخر، ويأتى محمد فريد، وعبد الرحمن فهمى كحالتين لهذا النوع من المذكرات.

ويأتى الجبرتى كنموذج للحالة الأولى، حيث يصور المجتمع المصرى تصويرًا دقيقًا.

وعلى الرغم من أن الرجل قد ابتعد عن التعرض لسيرته الشخصية، فإن كتاباته لم تَخْلُ فى مجملها من روح الجبرتى وثقافته.

وإذا كان الجبرتى قد ولد عام ١٧٥٣م، فإنه راح يسجل الأحداث ابتداء من عام ١٦٨٨، لذا فإننا نستبعد ما كتبه قبل عام ١٧٧٣، حيث لم يكن قد أكمل العشرين عامًا، لذا فإن ما كتبه ابتداء من هذا التاريخ يُعَدُّ شهادة على العصر، وإن كان أقرب إلى الأخبار اليومية. وتبدو أهمية ما كتبه الجبرتى فى أنه يعد المصدر المهم أو الوحيد - فى أحيان كثيرة - الذى يتناول باستفاضة المجتمع المصرى بطبقاته المختلفة. ومن الصعب أن نجد مصدرًا عن هذه الفترة يتناول مثلاً حياة العربان، أو مجتمع علماء

الأزهر، أو مجتمع الحرافيش، أو حتى التصوف بحجم الدقة والأهمية التى كتب بها الجبرتى، لذا يمكن القول إنه فى غيبة الجبرتى يصعب معرفة تاريخ مصر الاجتماعى والسياسى خلال فترة الجبرتى، التى اعتبرها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم من أهم فترات التحول فى تاريخ مصر، حيث بدأ المجتمع ينتقل من قيود العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

أعترف بأننى لست بصدد الكتابة عن منهج الجبرتى ولا عن سيرته الذاتية، وإنما الذى يعنينى هو أهمية ما كتبه الجبرتى، ودقة تصويره بحكم انتمائه الاجتماعى والثقافى، على الرغم من أنه لم يكن جزءًا من الفعل السياسى، ولم يكن منتميًا لتيار أو اتجاه بذاته، وإنما كان شاهدًا على التجربة، ولم يكن جزءًا فاعلا فيها. لذا فإن رؤيته لمجتمع علماء الأزهر، أو التجار، أو حياة المماليك، كانت بمثابة شهادة حية ناطقة بكل تفاصيل الحياة، على الرغم من ملامح شخصيته التى تضمنت قدرًا من السخرية والنقد، حيث كان قاسيًا أحيانًا حتى وهو يتناول طبقة علماء الأزهر، الذى كان واحدًا منها.

وهكذا كانت يوميات الجبرتى حالة خاصة جدًا، تميزت بأنها لم تكن مقصورةً على عِلْيَةِ القوم، بل عنى بالناس كبيرهم وصغيرهم. وهو دقيق الملاحظة، يعكس ثقافة عصره حينما يُبدى تعصبه الدينى أحيانًا، وانبهاره بالفرنسيين وبعلومهم فى أحيان أخرى، وكراهيته للإنجليز، لكن لا بأس من أن يبدى إعجابه بهم، وخصوصًا بعد أن اقترب صديقه الألفى منهم، حيث يشير إلى أن الرجل قد تهذبت أخلاقه بعد أن عايشهم، ويعلل ذلك بسبب عدلهم فى رعيتهم، وهو ما يؤكد أن الرجل كان يعكس ثقافة عصره، وهى ثقافة المتناقضات إنْ صح هذا التعبير، ولا يمكن مقارنة ما كتبه الجبرتى بأى مصدر آخر، فالرجل متفرغ لتسجيل الواقع، ساخرًا أحيانًا، ومتعاطفًا فى بعض الأحيان، ومحايدًا فى كثير من الأحيان.

ثم تبدأ مرحلة التحول الكبير فى ثقافة الجبرتى مع بدايات القرن التاسع عشر، حيث أُتيحت له مجالات أوسع للمشاهدة، ولعله قد وضع يده على عوامل التخلُّف التى آل إليها المجتمع المصرى، لذا راح ينتقد البدع والخرافات، على الرغم من إيمانه بالجن والسحر والكرامات.

وأعتقد أن ما شاهده من إنجازات الفرنسيين قد جعله يعيد التفكير فى كثير من المُسَلَّمَات، وحينما تتعارض مصالح الجبرتى مع الإجراءات التى اتخذها محمد على بهدف إضعاف الفئات التى كانت تشكل ركائز لضعف الحكومة المركزية، تبدأ يوميات الجبرتى فى الخروج عن موضوعيتها، متهمًا محمد على بأنه اعتدى على «مساتير الناس»، وأغلق البيوت المفتوحة، لأن فى طبعه داء الحقد والطمع.

وهكذا يخرج الجبرتى عن كونه شاهدًا على التجربة إلى الانغماس فى التجربة نفسها، لذا راح يؤكد على المصير الذى آل إليه عمر مكرم، معتبرًا ذلك عقابًا سماويًا بسبب دوره فى تولية محمد على، وهو من وجهة نظر الجبرتى قد سَاعَدَ على تولية ظالم، فاستحق ذلك العقاب.

ثم يعاود الجبرتى تقديره لمحمد على بسبب عنايته بأبناء مصر، وخصوصًا فى التعليم والصناعة والزراعة.. إلخ، وعلى ضوء كل ما سبق يمكن إعتبار ما كتبه الجبرتى شهادة على العصر، تميزت بالتصوير الدقيق والعناية بأدق التفاصيل، لدرجة أن قارئ الجبرتى يشعر وكأنه يُعايش العصر بكل مفرداته، ولم أجد من بين ما قرأت فى تاريخ مصر مثل هذا التفرد.

والسؤال الذى يمكن طرحه: أين تقع يوميات الجبرتى فى خِضَم المذكرات السياسية؟ ألا تُعَدَّ بمثابة وثيقة ناطقة بكل تفاصيل الحياة المصرية فى مرحلة من أدق مراحل التحول فى التاريخ المصرى؟ هل تسجيل التجربة بهذا الشكل يُعَدُّ معيارًا أفضل لتقييمها والحكم عليها؟

ثانيًا: تلك المذكرات التى شغل أصحابها دورًا مسئولاً فى الحياة العامة، وتأتى مذكرات أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، وحسن يوسف كنماذج لهذا النوع من المذكرات.

ونلاحظ أولاً: أن اثنين منهما قد درسا فى باريس، وهما أحمد شفيق، والدكتور هيكل، وهو ما يفسر عنايتهما بكتابة مذكراتهما، لدرجة أن الأول كان يكتب مذكراته منذ كان طالبًا فى باريس.

والثانى: كتب تجربته الشخصية فى باريس، إلا أنه عاود كتابة مذكراته منذ عام

١٩٤٨، مبتدئًا بعودته من باريس عام ١٩١٢، أى أنه راح يسجل أحداثًا مضى عليها أكثر من ستة وثلاثين عامًا، وهو ما يُقلل من أهميتها التاريخية.. لذا فقد وقع فى كثير من الأخطاء التى نعتقد أن ذاكرتَهُ قد خانته فى كثير من التفاصيل الهامة.

أما إسماعيل صدقى وحسن يوسف، فالأول بدأ فى كتابة مذكراته فى أوائل عام ١٩٤٨ حينما طلبت منه مجلة المصور نشر مذكراته، ولم يكن قد بدأ فى كتابتها بعد، لذا جاءت على شكل مذكرات قانونية أكثر منها مذكرات شخصية.

أما الثانى فلم يبدأ فى كتابة مذكراته إلا فى السبعينيات، حينما أُتيحت له فرصة العمل فى مركز الوثائق والبحوث التاريخية، وقد مكنه ذلك من الاطلاع على الوثائق البريطانية، أى أنه بدأ فى كتابة مذكراته بعد أكثر من أربعين عامًا من بداية عمله بالخارجية المصرية.

ونلاحظ ثانيًا: أن الدكتور هيكل وأحمد شفيق قد أسهما فى كتابة مذكراتهما، حيث تناولا كثيرًا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وسياحتهما فى أوربا، ومشاهدتهما للفنون والثقافات المختلفة، مما يعكس أثر الثقافة الأوربية عليهما، بعكس حسن يوسف وإسماعيل صدقى اللذين اقتصرا على الجانب السياسى، وكان القصر محور مذكرات الأول، فى حين جاءت مذكرات إسماعيل صدقى بمثابة رد على كل التهم التى اعتقد أنها أساءت لشخصه، لذا فقد جاءت مذكراته بمثابة دفاع وَظَّفَ الرجل فيه كل إمكاناته القانونية والثقافية.

أما من حيث الملامح الأساسية التى اتسمت بها مذكرات كل واحد من هؤلاء..

فأحمد شفيق قد سجل أحداث ثلاثة عصور: عصر إسماعيل، وتوفيق، وعباس حلمى الثانى. وعلى الرغم من أهمية ما كتبه عن عصر إسماعيل، وخصوصًا الأزمة المالية، ولجنة التحقيق، وعَزْل إسماعيل، فإن ما كتبه عن هذه الفترة يخرج عن دائرة المذكرات، حيث لم يكن قد اكتملت ثقافته بعد، أما ذكرياته عن عصر توفيق فيمكن اعتبارها من قبيل المذكرات.

وعلى الرغم من إقراره بأنه لا يسجل تاريخًا، وإنما يسجل وقعا عايشه بنفسه، فإن ارتباطه بالقصر قد جعل كتاباته عن توفيق تحمل قدرًا كبيرًا من الانحياز، ولم تقتصر

على مجرد تسجيل وقائع، وإنما راح يحلل كثيراً من الظواهر، مثل تكوين الرأى العام، واعتبار توفيق رجلاً ديمقراطيًا، وعلى درجة كبيرة من الوطنية، مُدللا على ذلك بأن عينيه قد دمعتا عندما علم بهزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير، ثم بَالَغَ كثيراً فى تحيزه حينما اعتبر حرص توفيق على مواظبة الصلاة بمثابة دليل على إخلاصه وتديّنه، وهو قول يحمل قدراً من السذاجة التى يصعب وصف رجل كأحمد شفيق بها. ثم يبرر استسلام توفيق للإنجليز بسبب اعتماده عليهم فى توطيد مركزه، ومساندته فى كثير من أزماته، وهكذا جاءت رؤية شفيق للخديو توفيق متأثرة بعامل الوظيفة والمصالح الخاصة، مما حال دون تقديم شهادة موضوعية، فهو أحيانًا يراه شخصية ديمقراطية، يذوب إخلاصًا ووطنية، وأحيانا أخرى يراه نموذجًا للملكية المطلقة، كارهًا للدستور، حريصًا على أن يمسك بكل أوراق اللعبة السياسية.

ولعل من المناسب أن نعاود التساؤل الذى طرحناه فى البداية:

هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قُرب صاحبها من صناعة القرار أم العكس؟

أعتقد أن ما قدمه أحمد شفيق فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية، ورصده لملامح النمو الثقافى والاجتماعى، وحياة القصور، جاء بمثابة شهادة على العصر من رجل عايش التجربة بكل أبعادها، وكان معبراً عن انتماءاته السياسية والاجتماعية بصدق حينما اعتبر تدخل بريطانيا فى أحداث الثورة العرابية بمثابة تدخل العناية الإلـهية لإنقاذ مصر من خطر ما أسماهم بالغوغاء، وكان صادقًا مع نفسه حينما اعترف بأنه تنفس الصعداء حينما علم باندحار الجيش المصرى فى التل الكبير، وهو ما يفسر تعليقه على الدموع التى انسابت من عينى مليكه، وهى بكل تأكيد دموع الفرح التى عبرت عن مشاعر كل المنتمين للقصر.

وأعتقد أن فهم أى مذكرات يعتمد على معرفة الانتماء السياسى والاجتماعى لكاتب المذكرات، وهو ما يمكن تطبيقه على مذكرات الدكتور هيكل، وإسماعيل صدقى، فكلاهما قد ارتبطت مصالحه وانتماءاته، الأول: بخط الاعتدال والتدرج والصفوة، وهو ما يفسر تجاهله لحركة مصطفى كامل ومحمد فريد. والثانى: (إسماعيل صدقى) بحُكم أنه لم يوفق فى خلق تيار سياسى يعبر عن سياسته، لذا فقد اعتبر الحزبية من قبيل تضييع الوقت فى بلد لم تنضج فيه الحياة النيابية بعد.

وإذا كانت مذكرات الدكتور هيكل بمثابة صياغة تاريخية وقانونية أُعدت بعناية، بهدف التأريخ للأحرار الدستوريين، والخط السياسى للدكتور هيكل على وجه الخصوص، وإظهار هيكل وجماعته بمثابة شهداء الرأى، وإذا كان ذلك صحيحًا فى قضية الشيخ على عبد الرازق، فإنه ليس صحيحًا حينما حاول إظهار الدستوريين بمثابة شهداء الديمقراطية ضد ديكتاتورية الوفد وطغيانه، لأن ممارسات الدستوريين وهم فى الحكم كانت أشد طغيانًا من تجاوزات الوفد وهو فى الحكم.

والحقيقة أن كتابة المذكرات السياسية لأحداث النصف الأول من هذا القرن تُعَدُّ انعكاسًا طبيعيًا لواقع المجتمع بكل تناقضاته، فها هو رجل كإسماعيل صدقى بتاريخه الحافل فى ثورة عام ١٩١٩م، قد أخذ موقعه بعيدًا عن التيار الشعبى، ابتداء بحل مجلس النواب عام ١٩٢٥، واستبدال دستور عام ١٩٣٠ بدستور عام ١٩٢٣، الذى اعتبره قاصرًا عن تحقيق الآمال الوطنية، وانتهاءً بإجراءات القمع التى استهدفت كل القوى الوطنية. ويشير صدقى إلى ما أسماه بالطغيان الحزبى الذى أوقع البلاد فى فَوْضَى اعتقد أنه يصعب حلُّها إلا بتعديل الدستور.

من الطبيعى أن يدافع الرجل عن سياسته التى قُوبلت برفض شعبى لم تواجهه أية حكومة أخرى، لذا جاءت مذكراته بمثابة دفاع مستميت عن كل الإجراءات التى أقدم عليها بجرأة شديدة، اعتمادًا على مساندة القصر، الذى حَظِىَ فى مذكرات صدقى بقدر من الثناء، وخصوصًا الملك فؤاد، الذى اعتبره ملكًا نموذجيًا بكل المقاييس.

وحتى يبدد قدرًا من الانطباع الذى تركته تلك السياسة الحديدية، فقد أخذ يتملق القارئ مشيرًا إلى دوره فى ثورة عام ١٩١٩، مؤكدًا أنه صاحب فكرة الثورة، وأنه كان موضع تقدير سعد زغلول لآخر لحظة فى حياته.

وعندما تعرض إلى مفاوضاته مع بيفن، التى جاءت بعد محصلة كبيرة من التجارب العملية، كان الرجل موضوعيًا، حيث عبر عن مصالح مصر القومية، ضاربًا عرض الحائط بقضية العروبة والسودان، وغيرهما من القضايا التى اعتبرها نتاجًا لسياسة المزايدة، التى أفسدت على مصر ثمار جهودها.

والحقيقة أن «صدقى» قد استطاع أن ينتزع كثيراً من المكاسب فى مفاوضاته، لكنَّ طغيان الوفد من جانب، والإخوان والشيوعيين من جانب آخر ـ على حد تعبيره ـ قد ضيعوا على مصر ثمرة هذه المفاوضات، التى تناولها صدقى فى مذكراته بمرارة شديدة، والتى أكدت التجربة أن الرجل كان صائبًا فى موقفه، والحقيقة أن السياسة الحزبية الضيقة قد أفسدت المناخ السياسى، وقد انعكس بشكل واضح على كتابة المذكرات التى اكتسبت لونًا حزبيًا آخر أخرجها عن الموضوعية، مما ضاعف من مهمة الباحثين، وخصوصًا فى مذكرات واحد كالدكتور هيكل، التى افتقدت الموضوعية فى كثير من القضايا، وخصوصًا فيما يتعلق بدور الأحرار الدستوريين فى تعطيل الحياة النيابية، بحجة أن الشعب كان مُضَلَّلاً، وأن الدستوريين كانوا عازمين على الاضطلاع بمسئوليتهم فى الحكم وتحقيق العدل والإصلاح. وكان هيكل متجاوزًا الحقيقة عندما تناول القضايا برؤية حزبية ضيقة، مبرراً تجاوزات حزبه التى كانت أكثر طغيانًا من أى قُوًى سياسية أخرى.

ويعترف هيكل بأنه فى كل ما كتب لم يستطع السمو فوق خلجات النفس، مؤكداً بأن أحدًا لا يستطيع أن يؤرخ لعصر عاش فيه، بحجة أن كثيراً من الحوادث تكتنفها أسرار لا يقف عليها إلا من شارك فيها، وقد لا يقف إلا على جانب واحد، ثم تكشف الوثائق مستقبلا عن جوانب أخرى كانت خفية. ويضرب هيكل مثالاً بنفسه، حيث يعترف بأنه على الرغم من مشاركته فى أحداث كثيرة، فإن الكثير من أسرارها غاب عنه، ويشير بشكل محدد إلى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

ولعل ذلك يذكرنا بالسؤال الذى سبق عرضه: هل تتضاعف أهمية المذكرات بقدر قرب صاحبها من صناعة القرار، أم أن تسجيل الأحداث عن بُعد يُعد معياراً أفضل لتقييم التجربة والحكم عليها؟

لعل من المناسب أن أشير إلى أن تقييم التجربة من داخلها يُعَدُّ معياراً أفضل فى المجتمعات الديمقراطية، لكن فى مجتمع كمصر من الصعب تقييم التجربة لاعتبارات كثيرة، لعل من أهمها تلك الدائرة الضيقة لصناعة القرار، إضافة إلى افتقاد زعمائنا إلى التربية الديمقراطية بمعناها الحقيقى، لذا فإن كل ما كُتب من مذكرات ـ فى معظمها ـ جاء فى شكل تبرير لمواقف حرص أصحاب المذكرات على إظهار صفحتهم بيضاء

ناصعة، لدرجة أن أحدًا من هؤلاء لم يقرر بشجاعة أنه أخطأ فى موقف، أو أنه كان حريصًا على منصب، أو تحقيق أية مصلحة شخصية، مما يقلل من أهمية هذه المذكرات.

وكثيرًا ما يحاول كاتب المذكرات السياسية أن ينافق القارئ بإخفاء ما يعتقده، وأعتقد أن «هيكل» كان صادقًا حينما اعترف بأن «سعد زغلول» قد أسر إليه بأن موقفه من قضية «على عبد الرازق» لا يختلف إطلاقًا عن موقف الأحرار الدستوريين، إلا أنه لا يريد أن يصدم الرأى العام.

وإذا كان هيكل وإسماعيل صدقى كلاهما قد اعتمد على ذاكرته أو أوراقه الخاصة فى كل ما كتب، فإن «حسن يوسف» قد أضاف إلى ذلك ما أُتيح له من وثائق بريطانية، مما أخرج مذكراته من دائرة المذكرات إلى مجرد دراسة أقرب إلى الأكاديمية، التى لم يكن يمتلك أدواتها، واختار لمذكراته عناوين أقرب إلى عناوين الكتب العامة.

ويلاحظ أنه بدأ بأحداث عام ١٩٢٢، على الرغم من أنه لم يعمل فى القصر إلا فى عام ١٩٤٢، ويقرر بأن الملك فؤاد قد اكتسب شعبية هائلة عقب وفاة سعد زغلول، وهى شهادة لا تستند إلى دليل، إلا أنه حينما تناول الحديث عن دور القصر فى تجنيب مصر ويلات الحرب، معتمدًا على الوثائق والروايات الشفهية، كانت رؤيته ثاقبة، وتقييمه للموقف صحيحًا إلى حد كبير.

وإذا كان ما كتبه حسن يوسف عن تجربته فى العمل الدبلوماسى ـ ابتداءً من عام ١٩٢٥ ـ حيث عمل فى السفارة المصرية فى بلجيكا، وبرلين، ومدريد، وطهران، ولندن، والولايات المتحدة، وهى تجربة تستحق النظر، وخصوصًا فى البدايات الأولى لعمل الخارجية المصرية، فإن أخطر الوظائف التى شغلها فى عام ١٩٤١/ ١٩٤٢ حينما أُسند إليه مهمة الرقابة على النشر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال هذه الفترة، التى تُعد من أخطر الفترات فى الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد خلت مذكراته من أية معلومات هامة تتعلق بهذا الموضوع الذى انعكست آثاره على كل جوانب الحياة المصرية، وعانت منه الأحزاب والقوى السياسية، لدرجة أنه كان حديث كل الأوساط.

وابتداء من يونيو ١٩٤٢، عُين حسن يوسف مديراً للإدارة العربية فى القصر، ويعترف بأنه راح يقلّب فى أوراق المحفوظات لعله يجد ما يكشف أسرار حادث ٤ فبراير، ولم يعثر إلا على مذكرة إثبات حالة اقتحام السفير البريطانى لصالون التشريفات، وصورة للملك وهو محاط بحراسة بريطانية، ومذكرة من ضابط الياوران عمّا شاهده من تجمّع الدبابات حول القصر.

وظل الموضوع غامضاً إلى أن اطلع على الوثائق البريطانية عام ١٩٧٢، على الرغم من أنه أثناء وقوع الحادث كان ـ بحُكم منصبه الرقابى ـ مخولاً بالاطلاع على كثير من المعلومات التى حال دون نشرها وتداولها قانون الرقابة المعمول به وفقًا لحالة الطوارئ القائمة وقتئذ.

ولعل ذلك يذكرنا بما سبق وأكدناه من أن تقييم التجربة من الداخل ليس معياراً أفضل فى كثير من الحالات.

وإذا كان حسن يوسف قد عجز عن حل لغز ٤ فبراير، فإنه أوضح دور القصر فى الوقيعة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد من خلال خطة كَشَفَ عن تفاصيلها، أعدها أحمد حسنين، وتركزت على محورين، **أولهما**: تنشيط المعارضة ضد النحاس، سواء داخل الوفد أو فى أوساط الجيش، **ثانيهما**: مهادنة الإنجليز لكى لا يعترضوا على إقالة الوزارة.

ومذكرات حسن يوسف فى مجملها تمثل رؤية الرجل الثانى داخل القصر، الذى راح يقدم نفسه بمثابة المدافع عن الديمقراطية، والملتزم بقضايا الدستور، والحريص على ألا يتجاوز القصر دوره المُخوَّل له بحكم الدستور.

لقد تناول الرجل كثيراً من القضايا شديدة الأهمية، مثل حريق القاهرة، وقضية الأسلحة الفاسدة، إلا أن رؤيته لمعظم هذه القضايا كانت أقرب إلى الروايات التوفيقية، وخصوصًا فى القضايا التى كان القصر طرفًا أساسيًا فيها. هل كان ذلك بسبب ندرة المعلومات لديه؟ أم لأن الرجل كان مسالمًا بطبيعته مما انعكس على مذكراته؟

هذا بالإضافة إلى أن الرجل قد أخذ يكتب مذكراته ـ كما أشرنا ـ بعد انقضاء أكثر من عشرين عامًا على اعتزاله الحياة السياسية، مما كان سببًا فى ضياع كثير من المعلومات المهمة.

أما النوع الثالث من المذكرات، وهى التى لم يشغل أصحابها وظائف عامة، وإنما كانوا جزءًا من الفعل السياسى بحكم مواقعهم الحزبية، ولعل محمد فريد، وعبد الرحمن فهمى يأتيان فى مقدمة هذا النوع. فالأول كان رفيق نضال لمصطفى كامل، وتولى قيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩٠٨ وحتى ١٩١٢، ثم قاد الحركة الوطنية فى المنفى حتى وفاته سنة ١٩١٩. والثانى كان جزءًا من الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩م. وكلاهما قد تكونت لديه تجربة فريدة فى العمل الوطنى كانت جديرة بالكتابة.

ويلاحظ أنهما ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة تقريبًا، وأنهما أقلُّ انخراطًا فى سلك الوظائف الحكومية، فالأول قد استقال، والثانى قد أُقيل، كما يلاحظ أن الأول كان محور كل القضايا التى تناولها فى مذكراته، فى حين عُنِىَ عبد الرحمن فهمى بالقضايا العامة، ولم يعبر عن مشاعره أو انطباعاته، وضمَّنَ مذكراته كثيراً من الوثائق المهمة، بعضها خاص بثورة ١٩١٩، وبعضها يتعلق بموضوعات عامة فى تاريخ مصر، مما أكسب مذكراته الطابع الوثائقى. كما يلاحظ أن كُلاً منهما قد صَدَّرَ مذكراته بدراسة تاريخية، فمحمد فريد أرَّخَ لمصر منذ عام ١٨٩١ وحتى ١٨٩٧، وعبد الرحمن فهمى صَدَّرُ مذكراته بدراسة عن القضية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى يونيو ١٩١٩، وتضمنت هذه الدراسة كثيراً من مبادئ القانون الدولى، ومبادئ الرئيس ولسن، وقضية التوكيلات، وصولاً إلى مقدمات ثورة ١٩١٩.

كما يلاحظ أيضًا أن محمد فريد قد بدأ كتابة مذكراته حينما استقر فى أوربا، ابتداءً من سنة ١٩١٣، لذا فإن الفترة من سنة ١٩٠٤ وحتى ١٩١٣، والتى كتبها تحت عنوان: مذكراتى بعد الهجرة، قد كتبها من الذاكرة، لذا فكثيراً ما كان يستخدم جملة «على ما أتذكر». وعبد الرحمن فهمى عكف على كتابة مذكراته بعد أن استقل عن الوفد عام ١٩٢٦، وأعتقد أن ما كتبه محمد فريد عن الفترة من ١٨١٩ وحتى ١٨٩٧ لا يقع تحت دائرة المذكرات، فهو أقرب إلى الكتابة التاريخية منه إلى المذكرات، أمَّا ما كتبه من سنة ١٩٠٤ وحتى ١٩١٩ فهو يندرج تحت مفهوم المذكرات، حيث عايشَ الرجل تاريخ القضية المصرية خلال فترة من أهم فترات العمل الوطنى، ويمكن اعتبار ما كتبه بمثابة شهادة ناطقة، وخصوصًا فيما يتعلق بالعمل الوطنى فى أوربا.

ويمكن القول بأن مذكرات محمد فريد تعد مصدراً مهماً لكثير من القضايا الوطنية، إضافة إلى ما تضمنته من تفاصيل، بعضها يتعلق بعلاقة الحزب الوطنى بالخديو، ومشروع مَدّ امتياز قناة السويس، وقانون الاتفاقات الجنائية، وقانون المطبوعات، إلخ.

كما يلاحظ عدم مراعاة محمد فريد لتسلسل الأحداث، حيث يفاجئ القارئ بإقحام موضوعات لا علاقة لها بالتسلسل، مثل إقحام قائمة بأسماء المتهمين فى محاولة اغتيال السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥، فى حين كان يواصل الحديث عن التنسيق العثمانى الألمانى للهجوم على مصر.

والمذكرات فى مجملها تعبر عن حالة الإفلاس السياسى التى وقع فيها الحزب الوطنى عقب هجرة محمد فريد، وهى تدور فى مجملها حول مكائد العثمانيين ضد «فريد»، ونشاطهم ضد الخديو، وعجز سياسة الاتحاد والترقى.

وانتهت مذكرات «فريد» دون أن يحدد لها نهاية محددة، حيث توقف عن الكتابة فى منتصف سبتمبر ١٩١٩ وهو يواصل ذكرياته مع أخبار مصر وثورتها، حتى لفظ أنفاسه فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩م.

وبحكم علاقة «فريد» بكثير من القوى السياسية ـ ابتداءً بالقصر وانتهاءً بالدولة العثمانية ـ فإننا نتفق أو نختلف حول درجة علاقته بأى منهما، إلا أننا نعتبر أن ما كتبه يُعَدُّ تجربة حية، ولعل معايشته للمناخ السياسى والديمقراطى فى أوربا قد أكسب مذكراته قدراً من الصدق والموضوعية.

لقد عكست مذكرات فريد حالته النفسية والصحية المتدهورة، وخصوصاً إبان فترة إقامته الأخيرة فى ألمانيا، وعلاقته التى تدهورت بالعديد من القوى الوطنية.

وعموماً فإن محمد فريد يبقى نموذجاً للعطاء الذى لم ينقطع حتى آخر لحظة فى حياته، ولعله الشخص الوحيد الذى لم يستفد من العمل الوطنى، بل أفنى ماله وصحته فى سبيل قضية دافع عنها حتى آخر لحظة فى حياته.

ومن الصعب أن نُصَنِّفَ ما كتبه عبد الرحمن فهمى على أنه من قبيل المذكرات، باستثناء بعض القضايا التى عايشها، مثل الطريقة التى ابتكرها بواسطة الشفرة لمراسلة

الوفد فى إنجلترا، إضافة إلى ما ذكره عن «ابن القباقيبى»، هذا الغلام الذى لم يكن يتجاوز عمره عشر سنوات، وعلى الرغم من ذلك فقد كان له دور فى الثورة المصرية. وتتميز كتابات عبد الرحمن فهمى بأنها تتسم ببُعد أخلاقى قَلَّ أن يُوجد فى شخص آخر، فعلى الرغم من انفصاله عن الوفد واختلافه مع سعد زغلول، فإننا لا نكاد نلمس أى أثرٍ لهذا الخلاف فى مذكراته، حيث آثر الابتعاد حينما شعر أن الثورة قد أوشكت على أن تُجهز على نفسها بسبب انقسام زعمائها، مُفضلاً أن يحتفظ بأخلاقيات الثوار، رافضًا مساومات الأحزاب التى انشقت على الوفد.

وعمومًا، فإننا نستطيع أن نقرر عدة أمور:

أولاً: أن كتابة المذكرات السياسية يومًا بيوم يُعَدُّ معيارًا أفضل لمصداقية التجربة، شريطة أن يكون صاحبها بعيدًا عن الوظيفة العامة، إضافة إلى معايشة صاحب المذكرات لواقع المجتمع، ومقدرته على تصوير مفرداته بوعى وإدراك شديدين، ولا فرق هنا بين المذكرات أو اليوميات، ولعل الجبرتى يُعَدُّ أفضلَ من قام بهذه المهمة.

ثانيًا: أن كتابة المذكرات التى شغل أصحابها وظائف عامة، وكانوا جزءًا فاعلاً فى التجربة، تخضع فى مجملها لعوامل شخصية ونفسية، مما يبدد قدرًا من مصداقيتها، سواء كُتبت هذه المذكرات يومًا بيوم، أو حتى بعد انقضاء فترة زمنية، ففى الحالتين تتعرض الحقائق لتغيُّرات بهدف الدفاع عن تجربة كانوا جزءًا منها.

ثالثًا: من الصعب أن نعتبر المذكرات ـ مهما كانت ـ جزءًا من الوثائق، أو حتى فى مستوى الوثائق، فليس صحيحًا أن الوثيقة هى كلّ ما خلَّفه الحدث التاريخى من آثار، بل لابد من التفرقة، فالوثائق الأرشيفية، وخُطب الزعماء، ووثائق الأحزاب، تُعَدُّ وثائق بالمعنى العلمى، أما مذكرات الساسة والزعماء، وكافة الروايات التى جاءت على شكل أدلة وبراهين لقضايا بذاتها، وخضعت لعوامل كثيرة، وجاء معظمها على شكل أدلة لموضوعات بذاتها، كشهادة الشهود، واعترافات المتهمين، والروايات الشفوية، وكذا الذكريات أو المذكرات، أو حتى اليوميات، فإننا لا نعتبر ذلك من قبيل الوثائق.

رابعاً: وعلى الرغم من ذلك فلا نغفل أهميتها كمصدر من مصادر البحث التاريخى، غير أن الاعتماد عليها تحكمه اعتبارات كثيرة، فتبرير الأخطاء، وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم، وتمجيد الذات، من أهم ما يميز مذكرات غالبية مَن كتبوا مذكراتهم من الساسة المصريين، مما يؤدى إلى تشويه الحقائق، إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من أن كتابة التجربة بعد وقوعها بسنوات يؤدى إلى كثير من الأخطاء. . لذا فإن تحقيق المذكرات يعد ضرورة علمية، وإذا أردنا أن نضرب أمثلة لوقوع كثير من الزعماء والساسة فى أخطاء تاريخية فإن المجال لا يتسع، لذا فإننى أكتفى بهذا العرض.